

التناقضات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في الدول النامية

Economic and social contradictions for sustainable development in developing countries

1 د. مهديا هامل، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف Mehdia Hamel

2 د سميرة. حربي، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف Samira Harbi

تاريخ القبول: 2018/11/ 04

تاريخ الاستلام: 2018/04/06

الملخص:

في الحقيقة يقوم معنى الحياة واستمرارها على علاقة الانسان بالطبيعة منذ أن وجد هذا الأخير على سطح الأرض، لكن كان لزاما على الانسان والمجتمع ككل ضبط هذه العلاقة للمحافظة على استمرارية الحياة - فالانسان أثناء بحثه عن تحقيق رفاهيته في الحياة في مختلف الأنظمة الاقتصادية لم يضبط هذه العلاقة إلا مؤخرا حيث ظهر مصطلح التنمية المستدامة ونظمت العديد من المناسبات العلمية والدولية لتحديد هذا المسار التنموي وتفعيله على المستوى الدولي لكن الاشكال يطرح نفسه بالنسبة للدول النامية التي تحاول تبني مشروع لا يتوافق وهيكلها الاقتصادية والاجتماعية فهي تعاني من عدة مشاكل متنوعة لتجد نفسها تتغنى بمشروع التنمية المستدامة ومطالبه المكلفة فهل حقا ستتمكن هذه الدول من تحقيق التنمية المستدامة؟

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر، المسار التنموي، النهج الاسلامي للتنمية المقترحات التي تجعل البحث العلمي فعالا ومؤثرا في مختلف جوانب الحياة.

Abstract :

CONTRADICTIONS ECONOMIC AND SOCIAL SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN DEVELOPING COUNTRIES

In fact, the meaning of life and the continuity of the human relationship to nature since he found it on the ground, but it was the duty of man and of society as a whole adjust this relationship to maintain the continuity of life man in his quest for prosperity in the life of the various economic systems controlling this relationship recently in terms of sustainable development, the term appeared organized numerous scientific and international events to determine the path of development and enable the international level, but the forms arises for countries trying to adopt the draft does not comply with social and economic development structures suffer from a variety of problems to find themselves singing a project to develop sustainable and cost demands, it will really be able to these countries to achieve sustainable development?

المقدمة:

تفاقمت المشكلات البيئية بشكل مخيف فأصبح من الضروري البحث عن حلول فعالية للحماية المجتمعات الانسانية والكون ككل من مخاطر التلوث البيئي لهذا أصبح البديل هو البحث عن تنمية دون مخاطر ودون أزمات بيئية فكان نظام اقتصادي أخضر يسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة تضمن حق الأجيال القادمة في العيش مع تحقيق الرفاه والتقدم وحل مشاكل الفقر والصحة والتعليم بالنسبة للمجتمعات المعاصرة، لهذا سنحاول تسليط الضوء على المسار التاريخ لمفهوم التنمية المستدامة و الكشف عنها في ظل مختلف النظم الاقتصادية والتناقضات التي يمكن أن تطرحها عند تطبيق اقتصاد مستديم في الدول النامية .

أولاً: اشكالية الدراسة والأهمية والأهداف

وتقوم دراستنا هذه على طرح اشكالية التنمية المستدامة في الدول النامية انطلاقاً من أن هذه الدول لها طبيعتها الاجتماعية والثقافية والتاريخية الخاصة بها تجعلها تتعرض لتناقضات اجتماعية واقتصادية ناتجة عن أي سياسية هجينة أو مستوردة من الخارج وعليه يمكن طرح التساؤل المركزي التالي: ماهي مفارقات التنمية المستدامة في الدول النامية؟ وتتفرع عنه الأسئلة التالية:

- ماهي مبادئ التنمية المستدامة؟

- كيف عالجت النظم الاقتصادية المختلفة مشكلة البيئة؟

- هل هناك توافق بين النهج الاسلامي ومحددات التنمية المستدامة؟

وتظهر أهمية الموضوع في توضيح بعض النقاط النظرية حول مفهوم التنمية المستدامة ومبادئه، وكيف أن المفهوم هو متأصل في النهج الإسلامي ولكن للأسف تتعامل معه الدول الإسلامية كمعطى خارجي وبذلك تتبناه بصورته المجردة دون تخصيصه مع ثقافتها وطبيعتها الاجتماعية والثقافية مما يجعلها تقع في مشكلة التناقض التنموي تضاف إلى قائمة المشكلات التنموية الأخرى العالقة (كمشكلة البطالة والفقر، والسكن والتعليم... إلخ)

وتهدف الدراسة إلى تغطية المحاور التالية:

- التاريخ لمفهوم التنمية المستدامة

- أبعاد التنمية المستدامة

- مبادئ التنمية المستدامة

- النظم الاقتصادية المختلفة والمشكلة البيئية:

- توافق النهج الاسلامي مع مبادئ التنمية المستدامة

- مفارقات التنمية المستدامة في الدول النامية.

ثانياً: التاريخ لمفهوم التنمية المستدامة:

إن مفهوم التنمية المستدامة، برز أول ما برز خلال مؤتمر أستكهولم سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، الذي نظّمته الأمم المتحدة، بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة. ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية و علاقتها بواقع الفقر و غياب التنمية في العالم. و تم الإعلان عن أنّ الفقر و غياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، من ناحية أخرى انتقد مؤتمر استكهولم الدول و الحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية¹¹ و قد صدرت عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية

« Rapport of the united nation concern on the Humanenvironment »

تتضمن هذه الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول، و التوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة و إنقاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها. ظلت التنمية المستدامة خلال عقد السبعينيات غامضة ومقتصرة على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم. كان الجميع يتساءل إن كان بإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، وإن كان بإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة ولا تضع في الوقت نفسه قيودا غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي، وإن كان بالإمكان أن تكون التنمية مستمرة ومتواصلة ولا نهائيةⁱⁱⁱ

فأستوجب علينا انتظار أكثر من عشر سنوات حتى تعود لجنة منظمة الأمم المتحدة إلى شبابها تحت رئاسة قرو هارلمبريتلان (Gro Harlem Brundtlan) وزيرة نرويج للبيئة التي أصبحت في سنة 1990 (الوزير الأول)، أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل، في ذلك الصدد وضع إستراتيجية تتخيل إمكانية وجود تنمية تجعل الانسجام ما بين النمو الاقتصادي، حماية المحيط والأخذ بالاعتبار للمتطلبات الاجتماعيةⁱⁱⁱ

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا سنة 1987 "المنظور البيئي في سنة 2000 وما بعدها"، هذا القرار يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا بوصف ذلك هدفا عاما منشود للمجتمع الدولي. وفي هذا التقرير وللمرة الأولى وضع تعريف محدّد للتنمية المستدامة. كذلك وفي التقرير النهائي للجنة، قامت قرو هارلمبريتلان بإصدار كتاب بعنوان " مستقبلنا المشترك" الذي وجد أكبر سند لمفهوم التنمية المستدامة. إن هذا الكتاب هو الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، و هي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراد أو مؤسسات وحكومات. لقد وضح هذا الكتاب أن كل الأنماط التنموية السائدة في الشمال والجنوب، في الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة اقتصاديا لا تحقق حاليا شرط الاستدامة، حتى لو كانت هذه الأنماط التنموية تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر، فإنها تبدو عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل لأنها تتم على حساب استهلاك الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة واستنزافه.

إن الكتاب يتوجه بتوصياته إلى الأفراد والمؤسسات الحاكمة في الدول كافة ويدعوهم جميعا، إلى القيام بحملات تربية واسعة لوضع العالم على مسار التنمية المستدامة.

لكن الكتاب يتوجه بشكل خاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ويدعوهم إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة والتنمية^{iv}

وبعد خمس سنوات وبالفعل عقد هذا المؤتمر في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في 14 جوان 1992، الذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة والتنمية تحت إشراف الأمم المتحدة، وعرف هذا المؤتمر باسم "قمة الأرض" تدليلا على أهميته العالمية^v وكان هدف المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، وقد نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية واستمرار التلوث والاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة.

ثالثا: أبعاد التنمية المستدامة:

أ. البعد الاقتصادي:

النظام الاقتصادي المستديم هو النظام الذي يسمح بانتاج السلع والخدمات لاشباع الحاجات الانسانية وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر دون أن يؤدي ذلك إلى الاضرار بالبيئة الطبيعية^{vi} أي العمل على

انتهاج سياسية الانتاج الانظف من خلال التقليل من الهدر الموارد الطبيعية وتقليل آثار التلوث البيئي أثناء عمليات الانتاج والاستهلاك .

ب - البعد الاجتماعي والإنساني : فتسعي إلى العمل على استقرار النمو السكاني والتحسين من مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتقليص الهوة بين الأغنياء والفقراء والتقليل من الفقر ولقد حدد أبو عشة مبارك هذا البعد من خلال العناصر التالية^{vii} ضبط النمو السكاني، أهمية توزيع السكان ، الصحة والتعليم و الأسلوب الديمقراطي.

ج - البعد التكنولوجي: تقوم على نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون.^{viii} وعليه إن الاستدامة في هذا المجال تركز على تكنولوجيا الانتاج النظيف، نظم الإدارة، عدد الأبحاث، التغطية التكنولوجية لترشيد استخدام الطاقة والتقليل من التلوث البيئي والبحث العلمي الدائم عن الطاقات المتجددة غير ملوثة للبيئة.

د - البعد البيئي: ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بها وذلك " للضمان التنوع الحيوي، ونقاء الهواء وخصوبة التربة والمحافظة على التنوع البيولوجي ، والمختصون في مجال البئية يركزون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم "الحدود البيئية" والتي تعني أن لكل نظام طبيعي حدود معينة لا يمكن تجاوزها^{ix} . "

رابعاً: مبادئ التنمية المستدامة:

إن الحديث عن أبعاد التنمية المستدامة يدفعنا بالضرورة للبحث عن المبادئ التي تقوم عليها وقد تبنى البنك العالمي للإنشاء والتعمير عشر مبادئ أساسية للتنمية المستدامة وهي:

"المبدأ الأول : تحديد الأولويات بعناية : اقتضت خطورة مشكلات البئية وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات ، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل ، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للأثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البئية وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية.

المبدأ الثاني: الاستفادة من كل دولار: كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة، وبذلك بدأ العمل بترشيد استخدام المال والوارد الطبيعية ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البئية العمل سوياً من أجل تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: بعض المكاسب في مجال البئية سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من فقر ونظراً لخفض الموارد التي تركزها لحل مشكلات البئية ، منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية.

المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكناً: إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية كالجزائر بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج^x .

المبدأ الخامس : الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيماً وقدرة مثل: فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية فعلى

سبيل المثال أدخلت الجزائر نظاما لتقييم الأداء البيئي ومثل الحملات الرامية إلى إطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام الذي يعتبر أقوى من النهج الأكثر تقليدية.

المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص: يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية ، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام (الإيزو) الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة. توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة والمحيط.

المبدأ السابع: الإشارك الكامل للمواطنين: عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة إذا شارك المواطنون المحليون بفاعلية في التصدي للمشكلات البيئية ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية :

- 1- قدرة المواطنين في المستوى المحلي على تحديد الأولويات.
 - 2- أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حولا ممكنة على المستوى المحلي.
 - 3- أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة.
 - 4- إن مشاركة المواطنين تمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.
- المبدأ الثامن : توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا:** يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل (الحكومة – القطاع الخاص – منظمات المجتمع المدني) وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة .

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية:

بوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف ، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60% إلى 80 % بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل وفي الجزائر أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء مصانع الصلب إلى تحويل أدائها من أسوأ إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العالم النامي ^{xi}.

المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية: عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة ، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج ويسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر والمحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية ، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجيتها المتعلقة بالطاقة ، كما أنها تجعل من البعد البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية ^{xii}.

خامسا: النظم الاقتصادية المختلفة والمشكلة البيئية:

ترتبط البيئة بالنظم الاقتصادية على أساس أن النشاط الاقتصادي لا بد أن يتم من خلال إطار تنظيمي، له خصائص محددة يجعل منه نظاما اقتصاديا يقوم على مجموعة من المقومات الأساسية.

وإذا كان النشاط الاقتصادي قد تسبب في بعض المشكلات البيئية سواء بقصد أو عن غير قصد، فإننا يجب أن نتناول العلاقة بين البيئة والنظم الاقتصادية المختلفة، وذلك في إطار العناصر الأساسية، والتغيرات البيئية الناتجة عليه يمكن تحليل البعد الايكولوجي للنشاط الاقتصادي في ظل الاقتصاد الرأسمالي، ثم في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي .

أ- مشكلة البيئة في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي :

سنحاول ربط المشكلات البيئية بالمقومات الأساسية لهذا النظام وكذا إبراز العلاقة بين الخصائص الأساسية لهذا النظام ومشكلات البيئة وخصوصا تلك المترتبة على هدف تعظيم الربح وأيضا المترتبة على السيطرة الاحتكارية والأخذ بألية السوق، إن الهدف الاقتصادي " هو تحقيق أقصى ربح نقدي ممكن، وهذا يعني أن المشروع الرأسمالي سوف يتجه إلى السوق الداخلي أو الخارجي من أجل بيع السلعة المنتجة بأثمان تزيد كثيرا عن نفقة الإنتاج، و من ثم يتمثل الربح في الفرق بين نفقات الإنتاج والإيرادات المحققة، وعلى ذلك يكون الربح هو معيار الحكم على كفاءة المشروع الرأسمالي ونجاحه، وكان لا يزال بمثابة الحافز والمحرك لأي فرد اقتصادي وإنتاجي^{xiii}. لهذا يقوم النظام الرأسمالي على محاولة تعظيم الربح وتقليل النفقات.

ومن هنا فإن المنتج يظل يفاضل بين عوامل الإنتاج من أجل ترشيد النفقات وتعظيم العائد. هذا في حالة ما إذا كانت العوامل سلعا اقتصادية، أما إذا خرجت هذه العوامل عن نطاق السوق والأثمان، فتكون حرة واستهلاكها حراً، وبالتالي فإن المنتج في تعامله معها يستنزفها، ولا يبالي بالاعتداء عليها مثل: (الماء - الهواء، و من هنا يتضح أن هدف الربح يتضمن نوعا خاصا من التعامل مع البيئة، يؤدي إلى خلق المشكلات البيئية التي تراكمت حتى ظهرت بالصورة الحالية .

فالمشروع الرأسمالي، يحدث التلوث من جراء استخدام الطاقة ولا يبالي بالموارد التي يستنزفها، وما ينجر عنها من خسائر ومخاطر، لأنها موارد بلا ثمن في السوق فهو لا ينفق من أجل الحفاظ عليها من التلوث.

سلبات النظام الرأسمالي:

- 1- سوء استخدام الموارد الإنتاجية : ومثال ذلك وجود قدر من القوى العاملة في حالة بطالة، والبطالة تؤدي إلى انعدام أو نقص الدخل، وبالتالي فهي تخلق الفقر الذي يسبب مشكلات بيئية كثيرة، فعدد الفقراء يزيد كل يوم و الفقراء يعيشون في أماكن بيئية هشة، لا تتوفر فيها المياه الصالحة للشرب ولا خدمات الصرف الصحي أو غيرها فتتلوث البيئة وتزيد مشكلاتها.
- 2- سيطرة فكرة الربحية على أسلوب الإنتاج: سمح بسيادة السلوك الاستهلاكي الذي يتلاءم مع منتجات الأسلوب التكنولوجي.

3- ظهور الشركات الاحتكارية : التي تفترض أن استغلال البيئة للتخلص من النفايات أو للحصول منها على المواد الخام عامل أساسي لنجاحها فهي تعتدي على البيئة بحجة أن هناك صعوبة للاستجابة للاعتبارات البيئية التي من شأنها أن تضعها في وضع تنافس سائر الشركات الأخرى^{xiv} وعند الحديث عن الشركات الاحتكارية، لا يفوتنا التعرض للمنافسة الاحتكارية، التي تتميز بحرية في الدخول إلى النشاط وفي الخروج منه، مما يقود إلى ربح اقتصادي يساوي إلى الصفر في المدى الطويل كما هو الحال مع المنشأة في المنافسة^{xv}.

إن النظام الاقتصادي الرأسمالي يعاني من المشكلات البيئية، الأمر الذي يثير التساؤل بخصوص العلاقة بين البيئة والنظام الاقتصادي الاشتراكي وهو ما سنتناوله في النقطة التالية:

ب- مشكلة البيئة والنظام الاقتصادي الاشتراكي: وسنحاول إبراز العلاقة بين الخصائص الأساسية للنظام الاشتراكي ومشكلات البيئة، وخصوصا تلك التي تقوم على تحقيق الحاجات الاجتماعية من خلال التخطيط المركزي الشامل، وعلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

ارتكزت جميع النظم الاقتصادية الاشتراكية لأغلب الدول على تطوير القطاعات الصناعية (الثقيلة) التي تسببت في أضرار وخسائر بيئية شديدة نظرا لما تفرزه من مخلفات شديدة التلوث البيئي بمختلف أنواعه.

ويكن القول بأن المركزية الشديدة قد أثرت هي الأخرى على المجال الزراعي، وصور التلوث الناتجة عن الطرق الحديثة المستعملة والتكنولوجيا غير المتقدمة في القطاع الزراعي. على العموم فإن النهج الاقتصادي الاشتراكي بمقوماته الأساسية قد خلف هو الآخر أسباب التلوث وكذا خلق العديد من المشاكل الاجتماعية كالبطالة المقنعة وتآكل القدرة الشرائية بل تحول النهج الاشتراكي بسبب التشدد في مقوماته الأساسية إلى رأسمالية الدولة كان له الأثر السلبي على البعد الاجتماعي والبيئي على حد سوى.

إن النظامين الرأسمالي والاشتراكي، كلاهما ارتبطا بأزمات بيئية واجتماعية جعلت من التنمية المستدامة مطلب اقتصادي واجتماعي وسياسي أخذ الشكل العالمي.

سادسا: توافق النهج الاسلامي مع مبادي التنمية المستدامة:

تقوم العقيدة الاسلامية على تنظيم العلاقة بين الإنسان والبيئة، والعمل على تحقيق التوازن البيئي، من منطلق علاقة الاستخلاف التي أخصها الله تعالى بني البشر ويمكن تبيان اهتمام الاسلام بهذه العلاقة وتنظيمها من خلال وضع العديد من التشريعات الخاصة بحماية البيئة، وترشيد استهلاك الموارد، والاعتدال وعدم الإسراف عند إشباع الحاجات. وهذا ما نجده متضمنا في الكثير من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تعكس بشكل مباشر وغير مباشر دلالات الاستدامة بأبعادها المختلفة، ولقد ورد في مقال سمر خيرري مرسى غانم " حول معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي عددا من تلك الآيات والأحاديث نورد بعضها كما يلي:

• **محدودية الموارد في الأرض:** وهذه حقيقة يؤكدها قول المولى عز وجل { وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم } (سورة الحجر، الآية 2)

• **ضرورة المحافظة على الموارد:** والحيلولة دون فسادها واستنزافها لأنها محدودة وقابلة للنفاذ، وهذا واجب ديني في الدين الإسلامي، وذلك مصداقا لقوله تعالى { ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها } (سورة الأعراف الآية 56)، وقوله تعالى { ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين } (القصص، الآية 77). وفي الحديث الشريف: عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله ﷺ عذبت امرأة في هرة سجنها حتى ماتت فدخلت النار، لا هي أطعمتها وسقته ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض (صحيح مسلم: كتاب السلام (2242)، وفي حديث شريف آخر، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليغرس) (الألباني الأحاديث الصحيحة).

• **إدارة الموارد واستغلالها برشد وعقلانية:** يعد مبدأ الاعتدال والوسطية أحد المبادئ الرئيسة التي يقوم عليها سلوك الإنسان المسلم وذلك استجابة لقوله عز وجل { والذين إذ أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما } (الفرقان الآية 67)، وكذلك قوله تعالى: { ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا } (الإسراء الآية 29). وفي الحديث الشريف: (ما خاب ولا ندم من استشار ولا عال من اقتصد) (رواه الطبراني وهو من الأحاديث الضعيفة)، وفي حديث ثان، عن صالح بن حسان عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قال الرسول صلى الله عليه وسلم: (يا عائشة إن أردت اللحوق بي فليكلفك من الدنيا كزاد راكب وإياك ومجالسة الأغنياء ولا تستخفي ثوبا حتى ترقعيه) (أخرجه الترمذي (1/329)، وفي حديث ثالث رواية لمسلم عن جابر رضي الله عنه قال رسول الله صل الله عليه وسلم: (طعام الواحد يكفي الاثنين وطعام الاثنين يكفي الأربعة وطعام الأربعة يكفي الثمانية) (أخرجه مسلم، كتاب الأشربة (3/1630، رقم 2059)

• **إشباع الحاجة دون هدر وإسراف:** أمر الإسلام بإشباع الحاجات من الموارد دون إسراف أو تبذير وفي ذلك يقول الله عز وجل { وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفا أكله والزيتون والرمان متنابها وغير متنابها كلوا من ثمره إذا أثمر واتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إن الله لا يحب المسرفين } (الأنعام الآية 141)، وقوله تعالى { يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين } (الأعراف الآية 31).

• **البيئة والموارد ملك ومسؤولية الجميع:** البيئة والموارد هي حق لجميع الناس، وبالتالي فإن واجب الجميع المحافظة عليها، يقول تعالى { وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان } (المائدة الآية 2). وفي الحديث الشريف: (المسلمون شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار وثمره حرام) رواه أحمد وأبو داود و ابن ماجة (سنن ابن ماجة).

• **استغلال الموارد وفق أسس العدل والمساواة:** وفي ذلك يقول المولى عز وجل { كلوا من ثمره إذا أثمر واتوا حقه يوم حصاده } (الأنعام الآية 141)، وفي قوله تعالى { وآت ذا القربى حقه وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا } (الإسراء الآية 26)، وقوله تعالى { كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي } (طه الآية 81)، وقوله تعالى { كلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين } (البقرة ، الآية 60)، وفي الحديث الشريف: (من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا واد له) (سنن أبي داود).

• **التجديد والتعويض البيئي:** وفي ذلك ورد حديث الرسول صلى الله عليه وسلم؛ فعن أنس بن مالك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم الحديث الشريف (لا يغرس مسلما غرسا ولا زرعاً فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة) (صحيح مسلم 3 / 1188 رقم 1552).

إن المتصفح والمتمعن في الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة يرى أن مبادئ الإسلام قد نادت بالتنمية المستدامة قبل ما يقارب 14 قرن ونصف القرن، حيث جاءت آيات واضحة ومحددة تتحدث عن محدودية الموارد ونبذ الفساد والتبذير، بالإضافة إلى أن الموارد مسؤولة وملكية للجميع، كما ناقش الفكر الإسلامي ووضع ضوابط وتشريعات محكمة لرعاية البيئة وحمايتها من التلوث والفساد، ورسخ المنهج الإسلامي حدود هذه التشريعات على أساس الالتزام بمبدأين أساسيين: يتمثل المبدأ الأول: في درء المفاصد حتى لا يصاب أي من الأفراد أو المجتمع أو البيئة بالأذى والضرر، حيث لا ضرر بالنفس ولا ضرر بالغير. أما المبدأ الثاني: فهو جلب المصالح وبذل كل الجهود التي من شأنها تحقيق الخير والمنفعة للجماعة البشرية ابتغاء مرضاة الله ورحمته.^{xvi}

سابعاً : مفارقات التنمية المستدامة في الدول النامية.

على الرغم من المحاولات الحثيثة لتجسيد التنمية المستدامة إلا أنها تصطدم غالباً بجملة من التناقضات تجعلها تحت المطرقة والسندان حيث يمكن تناول تناقضات الاقتصادية والاجتماعية على هذا النحو:

أ. التناقضات الاقتصادية:

إذا كانت التنمية المستدامة تستدعي أن يكون خط الانتاج نظيف وترشيد في استغلال الطاقة والموارد وتوفير كامل احتياجات المستهلك أو المنتفع من الخدمة في المقابل فإن هذا التوجه يحتاج لموارد مالية وتكنولوجيات عالية التقانة والسؤال المطروح هل الدول النامية قادرة على تغطية هذه النفقات؟ وهل لها من الموارد البشرية الواعية بأهمية المحافظة على الطبيعة والمحافظة على حق الأجيال المستقبلية في الموارد الطبيعية؟ وهل المستهلك والمنتفع من الخدمة لهو نفس درجة الوعي؟ وأهم محور هل ترسانة التشريعات التي سنت لحماية البيئة قد فعلت حقاً أما أنها واجهة لاستنزاف أكثر للطبيعة وهدر حق الفقير والفئات المهمشة في المجتمع.

ب - التناقضات الاجتماعية:

تقوم التنمية المستدامة في مجالها الاجتماعي على ضبط النمو السكاني، أهمية توزيع السكان ، الصحة والتعليم والأسلوب الديمقراطي. هذه المحاور في الحقيقة هي مشاكل متجذرة في مجتمعات الدول النامية فمثلا يعتبر الفقر والذي يعد السبب الرئيسي للعديد من المعضلات الصحية والاجتماعية والأخلاقية، فالفقر يدفع إلى استنزاف الموارد الطبيعية المتوفرة والقليلة وإلى استعمالها استعمالا عشوائيا بقصد كسب لقمة العيش والربح السريع. (كاستنزاف الأشجار والتعدي على الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية المختلفة)

وبالنسبة للأسلوب الديمقراطي فإن المشكلة أخطر مما كنا نتوقع فهناك مغاللة سياسية وشعارات رنانة بانتهاج الأسلوب الديمقراطي لكن لا الممارسة الاقتصادية والاجتماعية ولا السياسية تجسد الأسلوب الديمقراطي في الدول النامية وخير دليل ما يحدث في الانتخابات حيث أصبحت ظاهرة العزوف عن التصويت من طرف الشعب ظاهرة مخيفة فالقوة مهمة لا تشارك في أهم القرارات وتستبعد نفسها مما يؤكد من جهة عدم الثقة في الأنظمة ومن جهة ثانية يؤكد بأن التمثيلية الديمقراطية غير مجسدة على أرض الواقع.

كما يمكن طرح مشكلة النمو السكاني المتزايد وما يخلقه من تناقض صارخ بين التمدن للمدينة الصناعية وبين البناءات العشوائية حول المدن الكبرى وهذه البناءات العشوائية تنمو بين جدرانها الكثير من الآفات الاجتماعية التي تصبح عائق كبير ومضاعف لتحقيق التنمية المستدامة .

ثامنا : الاهتمام بالتنمية المستدامة في الجزائر في أطرها القانونية:

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال نموجيا قائما على الصناعات المصنوع وقد كان الاهتمام منصب حول قطاع الطاقة لكونه المصدر الرئيسي لتمويل مخططات التنمية المتبناة.

على الرغم من أن النمط الصناعي الكثيف كان يهدف إلى تحقيق تنمية سريعة إلا أنه انعكس سلبا على حالة البيئة، فلم تحظى الاعتبارات البيئية باهتمام كبير في دراسة المشاريع و اختيار التكنولوجيا مما أدى إلى اكتساب تكنولوجيات ملوثة ومنتجة لنفايات خطيرة ووحدات صناعية غير ملائمة بيئيا و انتهاج أسلوب تنموي لا يأخذ بعين الاعتبار الأولويات البيئية.

ورغم صدور القانون 83^{xvii} - 03 المتعلق بحماية البيئة والذي كرس مبدأ التكفل بالآثار البيئية لكل المشاريع الصناعية حيث جهزت الوحدات الصناعية المنجزة بمعدات لمكافحة التلوث، إلا أن الأوضاع البيئية بقيت متسمة بتدهور كبير نظرا لتهميش تلك الإستثمارات البيئية ولنقص الكفاءات وضعف مخصصات صيانتها، ويظهر ذلك في العديد من الجوانب التي تمس البيئة والصحة العمومية والإطار المعيشي العام.

-تطور الإطار التنظيمي: ترافق الاهتمام بالقضايا البيئية في الجزائر مع تزايد الاهتمام الدولي بهذه القضايا، فقد شاركت الجزائر في أشغال المؤتمر العالمي الأول حول البيئة المنعقد بستوكهولم سنة 1972. ورغم ذلك لم تأخذ المسائل البيئية الاهتمام الكافي نظرا لغياب إطار تشريعي و مؤسسي يتولى الإشراف على هذه المشاكل. ولم يعرف الإطار المؤسسي لقطاع البيئة استقرارا إلى غاية 2001 بإنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة مما كان له أثر على أداء هذا القطاع.

وبعد إنشاء وزارة البيئة تعبيرا عن اهتمام السلطات وإدراكها لمدى أهمية إدماج الأبعاد البيئية في صياغة وتنفيذ برامج التنمية المختلفة.

وتدعيما للإطار المؤسسي للبيئة تم إنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة والذي تتمثل مهامه الأساسية في:

- رسم الخيارات الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة و ترقية التنمية المستدامة.
- التقييم الدوري لتطورات حالة البيئة في الجزائر.
- التقييم الدوري لمدى تطبيق الآليات القانونية و التنظيمية لحماية البيئة و كذلك وضع التدبير اللازم إتخاذها.
- متابعة تطورات السياسة الدولية في مجال البيئة.

ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 98-339 المؤرخ في 03/11/1998 المتعلق بالتنظيمات المطبقة على المنشآت المصنفة^{xviii}.

حيث تناولت المواد من (المادة 01 إلى المادة 04): مفاهيم أساسية حول المنشآت المصنفة وكيفية اكتسابها إما بالترخيص أو التصريح من طرف الجهة المعنية والمنصوص عليها في نفس المواد، في حين خصصت المادة 05 من هذا المرسوم لتبين الأحكام المطبقة على المنشآت الخاضعة للترخيص والمصنفة إلى 03 أنواع بحسب درجة تأثيرها على المحيط، وركزت المادة 06 منه على الشروط الواجب توافرها في الملف المرفق لدراسة التأثير البيئي أو موجز لدراسة التأثير البيئي، وأضافت المادة 07 الملحقات الواجب إرفاقها بملف الدراسة، بينما تناولت المادة 09 من نفس المرسوم كيفية التعامل مع المنشآت، وتعرضت المواد (10-11) هي الأخرى للإعلام عن نتيجة الدراسات وكيفية التعامل معها.

دراسة القانون^{xix} 03-10 المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة المؤرخ في 19 جويلية 2003 : كل القوانين والمراسيم التنفيذية الخاصة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. تحرص الكثير من المؤسسات الجزائرية على تطبيق مبادئ الإدارة البيئية حتى ولم تكن موجودة كهياكل إدارة منفصلة في هياكلها التنظيمية وهو في الحقيقة تعمل على تطبيق القانون 30-10 بفعل الأجهزة الحكومية والرقابية .

على الرغم من الحجة القانونية السابقة الذكر إلا أنها تصطدم بنقص الوعي البيئي لدى الفئات العمالية من جهة كما يحصر العمل البيئي في إطاره القانوني بالنسبة لإدارات العاليا من جهة ثانية، ففي دراسة ميدانية بمؤسسة فرتيال وأرسلور ميغال بعنابة وجد فعلا أن العمال لا يهتمون ولا يقرؤون الإعلانات المتعلقة بالأمن والسلامة المهنية وحتى الأخطار الصناعية ، كما أن الإطارات تعتبر مسألة إعلام عن الحوادث أو الكوارث التي تحدث تتم بصورة رسمية وتوجه فقط إلى الجهات الحكومية أما بقية العمال أو جمهور الرأي العام فلا تهتم على الإطلاق بإعلامهم، فحين يمكن أن تستفيد المؤسسة من هذه الوضعيات وتحولها لصالحها في إطار احترافي بل وتساعد على تحسين وتعزيز صورتها العمومية أو حتى الاستفادة منها في أوضاع مشابهة.

وحسبنا فمسألة الإدارة البيئية في المؤسسة الجزائرية فرضتها الحتمية القانونية دون وجود إدراك واعي من قبل العمال والإطارات إلى أهمية هذه الإدارة بالنسبة للمورد البشري والمورد الاقتصادية.

الخاتمة:

تقوم التنمية المستدامة على اعتبار الانسان وسيلة وهدف التنمية وعلى ضرورة المحافظة على البيئة والتقليل من المشاكل التلوث وهو مطلب عالمي ولا يعني دولة بذاتها لكن طرح قضية التنمية المستدامة في الدول النامية ووضعها في أطرها القانونية غير كاف وانما ينبغي أن يكون هناك ايمان قوي بأهمية المحافظة على البيئة وترشيد استخدامها من قبل السلطات السياسية في هذه الدول وعلى مستوى الجمهور العريض ويمكن وضع جملة من الاقتراحات لجعل التنمية المستدامة نهج لمسار التنموي اليومي والبعيد المدى كما يلي :

1- لا يكفي أن تتبنى السلطة شعارات التنمية المستدامة وانما ينبغي الايمان بها والعمل على تجسيدها.

- 2- التأكيد على التربية البيئية وهنا تظهر مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية نبدأ بالأسرة والمدرسة والجامعة والمسجد.
- 3- العمل على تحسيس الجمهور بأهمية البعد البيئي في مختلف مجالات الحياة ويكون ذلك من خلال التوعية البيئية.
- 4- اشراك جميع الجهات في العملية القطاع العام والخاص والمجتمع المدني ومؤسسات الاعلام.
- 5- العودة لمبادئ الدين الاسلامي وما يحمله من اهتمام بالانسان والبيئة.

قائمة المراجع المصاد:ر

1/ القرآن الكريم.

2/ الكتب

- 1- إبراهيم سليمان قطف. د: علي محمد خليل: مبادئ الاقتصاد الجزئي. دار الحامد للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 2004.
- 2- سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت. دس
- 3- عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار الأمواج، ط1، لبنان 2003،
- 4- محمد صالح الشيخ: الآثار لاقصادية والمالية لتلوث البيئية ووسائل الحماية منها مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002 .
- 3/ المقالات العلمية باللغة العربية
- 5- مهدية هامل : علاقة تطور أشكال التضامن الاجتماعي بالحركات الجمعوية بالجزائر. مجلة .الانسان والمجتمع كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية جامعة تلمسان، العدد الثامن: جوان 2014..
- 4/ المقالات العلمية بللغة الأجنبية
- .le développement durable Lavoisier, Revue Française de gestion, , N152, 6 HERMES, 2004

5/ أطروحة الدكتوراه:

- 7- - عامر عيساني : الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة ، حالة الجزائر ، اشراف د/ على رحال جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير / 2009 / 2010) أطروحة دكتوراه في علوم التسيير شعبة تسيير المؤسسات.ص 48.
- 6/ الجريدة الرسمية الجزائرية:
- 8- لجريدة الرسمية للجزائرية الديمقراطية الشعبية . القانون رقم 38- 03، العدد 10، 1990/03/7 .
- 9- الجريدة الرسمية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 98-339 ،العدد 82، الجزائر ،04 نوفمبر 1998 .
- 10 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03-10،العدد43، الجزائر ،20 جويلية 2003 .

7/ الموقع الالكتروني

11- سمر خيرى مرسي غانم: معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي دراسة تحليلية بالتطبيق علي جمهورية مصر العربية" تاريخ الاطلاع على الموقع 12 / 8 / 2015 الموقع الالكتروني:
<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/09>

قائمة هوامش:

- i- سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 19 ص، 238.
- ii- المرجع نفسه، ص 238.
- iii- le développement durable Lavoisier, Revue Française de gestion, , N152, HERMES, 2004, P 118
- iv- سليمان الرياشي، مرجع سابق، ص 239.
- v - عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار الأمواج، ط1، لبنان 2003، ص 197.
- vi - عامر عيساني : الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة ، حالة الجزائر، اشراف د/ على رحال جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (2010 / 2009 / 2010) أطروحة دكتوراه في علوم التسيير شعبه تسيير المؤسسات ص 48.
- vii - مهدي هامل : علاقة تطور أشكال التضامن الاجتماعي بالحركات الجموعية بالجزائر. مجلة .الانسان والمجتمع كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية جامعة تلمسان، العدد الثامن: جوان 2014 ص 6 .
- viii - محمد صالح الشيخ: الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئية ووسائل الحماية منها مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002 . ص 110 . ص 115.
- ix - عامر عيساني : مرجع سابق. ص 49 .
- x - أنجدرسو سبتر ، المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة – مجلة التمويل والتنمية عدد ديسمبر 1996 عن شلابي عمارو طيار أحسن: إشكالية البيئية والتنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري ، الملتقى الوطني: اقتصاد البيئية وأثره على التنمية المستدامة، جامعة سكيكدة يومي 21 و 22 أكتوبر 2008. ص 4-ص 5. ص 6
- xi - المرجع نفسه. صفحة نفسها.
- xii - المرجع نفسه.
- xiii- محمد صالح الشيخ: مرجع سابق، ص: 28.
- xiv - المرجع نفسه ص: 29، 30.
- xv- إبراهيم سليمان قطف. د: علي محمد خليل: مبادئ الاقتصاد الجزئي. دار الحامد للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 2004، ص: 242.
- xvi- سمر خيرى مرسي غانم: معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي دراسة تحليلية بالتطبيق علي جمهورية مصر العربية" تاريخ الاطلاع على الموقع 12 / 8 / 2015 الموقع الالكتروني:
<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/09>
- xvii- الجريدة الرسمية للجزائرية الديمقراطية الشعبية . القانون رقم 38- 03، العدد 10، 1990/03/7 ص 362
- xviii - الجريدة الرسمية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 98-339، العدد 82، الجزائر، 04 نوفمبر 1998، ص-ص 3-7
- xix - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03-10، العدد 43، الجزائر، 20 جويلية 2003، ص 11-12